محاضرات في علم الصرف

محاضرات في علم الصرف

الدكتور لبيب داود سلمان

مُقَدِّمَة

مُقَدِّمَة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ، العَلِيمِ الأَعْلَمِ، الَّذِي لَا يَمَلُّ قَاصِدُوه، وَلَا يَكِلُّ طَالِبُوه، وَلَا يَنكلُ آمِلُوه، وَلَا يَنسَى مُحِبُّوه، تَبْتَغِيهِ الأَكوَانُ بِسَجِيَّتِهَا، وَتَرْجُوهُ الأَنَامُ بِفِطْرَتِها، إِنَّهُ رَبٌّ حَكِيمٌ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ العَلَمِ الهَادِي، وَالنُّورِ الشَّافِي مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، وَعَلَىٰ آله المَيَامِين وَأَهلِهِ المُنتَجَبِين. وَمَنْ تَبِعَهُم إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ:

فَالصرف عِلْمٌ لَطُفَ مَسْلَكُهُ، وَدَقَّ مَطْلَبُهُ، وَبَعُد مَهْيَعُهُ، وَأَوْغَلَ مَدَاهُ، وَشَحطَ مُبْتَغَاهُ، غَايَتُهُ نَائِيَةٌ، وَجنَايَتُهُ قَاصِيَةٌ، لَيْسَ لِمشَارِفِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ، وَلَا لِتُخُومِهِ مَهْدٌ مَبْسُوطٌ. لِذا احتَاجَ مُتَعَلِّمو اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَىٰ قَطْعِ أَمَدٍ طَوِيلِ الذَّيلِ، مَدِيدِ الفَيضِ، يَتَخَلَّلُهُ تَأَمُّلُ نَظَرٍ، وَتَدقِيقُ فِكْرٍ. يَقِفُونَ بِهِ عَلَىٰ المَنَابِعِ الأَصِيلة الَّتِي تُرَوّي الْعَرَبِيَّة، وَتَمُدّهَا بِعَطَائِها الزَّاخِرَةِ، وَنَوَالِهَا الفَاخِرِ؛ لكي يظفروا بالمباديء الأولية والمقدمات الأساسية الَّتِي تُعينهم عَلَىٰ التَّعرف إِلَىٰ الْعَرَبِيَّةِ بميادينها الرَّحبة ومجالاتها الوَسِيعةِ؛ وَهُم يتوخون العروج المنطقي الرَّتيب فِي المَعرفة، والتَّسلسل المَنهجي البَهيج فِي سُلَّمِ التَّدرج ومرقاة العلوم.

وَقَدْ كَانَت مُفرَدات العربيَّةِ وَكلماتها، مِما شَغل علماءنا وأعلامنا فِي مجال البحث والتَّنقير؛ لأَنَّها الأصلُ الَّذِي تُبنىٰ عَلَيهِ العُلُوم الْعَرَبِيَّةِ قاطبة. ولا يخفىٰ أنَّ معرفة الكلمة فِي نَفسِها، وَما يعتورها من أحوال؛ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ مَعرفة تآليفها؛ لأَنَّها تُقَدِّم التَّصورَ فِي الفَّهمِ وَالمَعرِفَةِ مما يُحتاجُ إِليه فِي مَرحلةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِن التَّركيب وَالنَّظم.

إنَّ علم الصـرف مهمٌ؛ لما له من دور في:

- تقديم هوية المفردات بنحو يضبطها، ويميز بعضـها مـن بعـض، يمنـع بموجبه الإلتباس والغموض الناجم من التماثل والتشاكل، سواء أكـان عَلَىٰ مستوىٰ الحركات والسكنات أم عَلَىٰ مستوىٰ الحروف.
- تقسيم المفردات فِي الدلالة عَلَىٰ العدد، فثمة كلمات لا تدل الاعـلىٰ شيء واحد، وهناك كلمات تقترن معها لاحقـة تؤهلهـا للتعبـير عـن الاثنـين والجمع وهلم جرا.
- تعـرّف النّوع، فالمذكر هو الأصل، ولكن فِي زيادة بعض الحـروف عَـلَىٰ الكلمة دلالة عَلَىٰ التَّأنيث كما فِي زيادة الألف المقصورة والممدودة والتاء المربوطة آخر الاسم.
- تحديد جهة الخطاب، فالضمائر الَّتِي تلحق الأفعال تكسبها دلالة مميـزة، فتكون الجهة للحاضر أو المخاطَب أو الغائب.
- تقديم تصـور عـن الاصـل الَّـذِي تكـون عليـه الكلمـة، ولا يخفـىٰ ان الكلمات تتغير صورها استجابة لظواهر صوتية، فيأتي علـم الصـرف؛ ليرشدنا إلىٰ أصول تلك الحروف المبدلة أو المُعلّة أو المُقلبة.
- إضفاء الطابع الدلالي المميز الَّذِي تقدمه الصِّيغة، فصـيغة اسـم الفاعـل تدل عَلَىٰ مَنْ قَامَ بالفعل، واسم المفعـول عَـلَىٰ مَـنْ وَقَـعَ عَلَيـهِ الحَـدَثُ، واسم المكان عَلَىٰ الحدث المُقترن بالمكان وهلم جرا.
- مواكبة العصـر عندما تُجعل القوالب النطقية منوالاً تتوارد عليها كلمات لم يستعملها العرب من قبل، فيضحىٰ القياس من أهم الوسائل المنتجـة للألفاظ العذراء. ولكن بلباس الصيغ.

وتعلمه مفيد جداً، لما يترتب عليه من ثمار ومعطيات فِي فهم مسالك النص وسبل

الدلالة. وقد ثبت ان التحليل الصرفي – من خلال ما تكشفه النصوص المُحللة، سواء أكانت دينية أم أدبية– ما زال معواناً علىٰ الفهم وتحديد المقاصد.

وللصعوبات الَّتِي يثقلها علم الصرف عَلَىٰ المتعاطين معه – عَلَىٰ أهميته، وجمال قيمته – والعسر والعوص الَّذِي يكتنفه – بجوهره وطبيعته – قد تكون سبباً فِي النأي والإحجام، وبُعْد التواصل، ومن ثم إسدال الستار أمام التعلم وإيصاد سني المعرفة، فتتقهقر أبواب المعرفة وتنحسر الثقافة، ونؤول إِلَىٰ الخسران.

إنّ هذا نحو من الوهن، لا ينبغي أنْ نركن إليه، أونستسلم له؛ من غير أنْ يكون لنا إسهام فاعل فِي تقديم أدواتنا ومناهجنا، محاولة فِي تقريب تلك المسافة بين العلم ومتلقيه بعد رفع تلك الصعوبات وحلّ عقدها.

وقد شرعت بإعداد كتاب عرضت فيه رؤيتي بعلم الصرف، فكان منهجي يتكيء عَلَىٰ أمرين أساسيين. الأول يمثل جوهر المادة والأصل الَّذِي نعتمد عليه فِي جلّ مباحث الصرف ومسائله.وهي فكرة قد أفادها الباحث مما يقدمه المعجم العربي فِي بسط مادته، وعرض مفرداته. إنها المادة اللغوية أو الجذر اللغوي الَّذِي يكتب بالاصول الموضوعة الَّتِي ترجع إليه كل الكلمات المترشحة منه، فإني قد وجدته – بحق – الأساس المتين لعلم الصرف، فبه نعرف الأصل ونميزه من الزائد وبمراعاته نتعرف عَلَىٰ الحرف المحذوف والحرف المعوض، وبتحديدهِ نقف عَلَىٰ فهم واعٍ لظاهرتي الإعلال والإبدال، وبه يتضح الكثير مما شذ عن القاعدة.

لذلك عمدت إِلَىٰ تقديم هذه الفكرة بين يدي القراء وبنيت عليها مقصدي فِي التوضيح؛ لكي يسهل عليهم معرفة الكثير من موضوعات الصرف، ولا سيما تلك الَّتِي تدقّ وتلطف، فكان نسقاً متواردا فِي جل مباحث الصرف، ثم قدَّمتُ مع هذا العرض أمراً آخر من شأنه أن يُؤلف معه ربحاً معرفياً ومجنىٰ تواصلياً باعتماد الأمثلة الغزيرة والتطبيقات الكثيرة الَّتِي يكون معها المتعاطي العلم عَلَىٰ حضور دائم، وتوجهٍ كاملٍ، ولكن تعمّدتُ فِي بعض هذه التطبيقات والتمرينات، ولاسيما فِي

الموضوعات المتأخِّرة منها، أن تترك الأسئلة بلا إجابة، مُحاولة مني فِي بعث العزائم و الهمم، ورفع التراخي والفشل، ودرِّء التواني والكسل، فيدخلهم هذا الإجراء فِي نشاط من التأمُّل والتفكيروالمُباحثة.

وقد كانت الأمثلة، عَلَىٰ وفرتها، متنوعة ومتباينة، لا تترك حالاً من أحوال المفردة إلاّ نالته، ولا سبيلاً تسلكه الكلمة بتصرفها الا أخذته، حتىٰ تكون المادة لدىٰ المتلقي أكثر تذللاً، وأشد تطامناً.

ولم أغفل التفصيلات الكثيرة الَّتِي يمكن أن يفيد منها طلّاب العلم فِي استيعاب الموضوع، والإحاطة بأرجائه.

وأودعت فيه جملة من المسائل الخلافية مما يمكن أن تبصر المشتغلين بهذا العلم، وتنور آفاقهم بالمعرفة من تعدد القراءات فِي المسألة الصرفية الواحدة.

ولم تكن لغة الكتابة الَّتِي عرضت بها الموضوع غامضة، ولا معقدة، فالسهولة واليسر ومجانبة التكلف مما يسمح به أفق الطالب، وسقفه المعرفي. والفاعلية فِي التلقي، والاستجابة إنما تكون فرع الوضوح والبيان.

اما الموضوعات المطروحة فِي هذا الكتاب، فهي مبحث أبنية الأسماء الذي يحوي مفهوم الزيادة، وهو من أهم مسائل الصرف قاطبة، ولابد للمتعلم ان يقف عنده ويأخذ منه؛ لأنّه يتخلل كل موضوعات الصرف، وله حضور فاعل فيها، فمثلاً فِي مبحث المقصور والممدود نتحدث عن الألف الزائدة، وفي مبحث الجمع نتحدث عن الموارد المطردة، كأن تكون مما أوله همزة زائدة أو ميم زائدة، أو تاء زائدة. وفي المثنىٰ نتحدث عن شرط الزيادة وهلم جرا.

فمن ترك المفهوم أعني الزيادة، وتخطّىٰ عتبته، ورام ما سواه، لحقه نقص فِي إدراك منظومة الصرف، وتقصير فِي نيل مطالبها. لذا كان استدعاؤه أولاً، مقصوداً، لهذه النكتة، والتوسع فِي بيانهِ أمر لابد منه، للتعرف عَلَىٰ مباني العربية الَّتِي ينبغي ان يقف

عندها كل طالبٍ للعلم وقاصدٍ للمعرفة، وقد مهَّدتُ له بشيء من الحديث عن الميزان الصرفيّ؛ للتعرُّف أكثر على صور الموزون ومجالات الزيادة.

ثمَّ يأتي بعده موضوع المُذكَّر والمؤنَّث، وهو من تقسيم الاسم بلحاظ النوع، يعقبه المنقوص والمقصور والممدود الذي يرتبط به من حيث حكايته عن بعض علامات التأنيث والأوزان التي تظهر بها، وعلى إثره يكون الحديث عن المثنى وجمعي التصحيح، ثم يأتي دور جموع التكسير الَّتِي تأخذ النصيب الأوفر من البيان لما لها من أهمية كبيرة فِي علم الصرف، فضلاً عما تقدمه من فائدة فِي مجال التَّداول والاستعمال، وزدتُ موضوعات أُخرى؛ إتماماً للفائدة، وإيعاباً لصور التصريف الأخرى فِي الأسماء، كالتصغير والنسب، والإعلال والإبدال، والمشتقَّات وأصولها.

وَاللهُ وَلِيُّ التَّوفِيقِ

الدكتور لنيث داود سلمان
مُدرس مادة الصرف
كلية الاداب جامعة البصرة

مدخل

الصرفُ لَغَةً: تحدّث أصحاب المعجمات عن هذه المادّة ومعطياتها الدلاليَّة، على النحو الآتي:

جاء فِي كتاب العين:

«الصرف: فضلُ الدرهم فِي القيمة وجودة الفضة وبيع الذهب بالفضة، ومن الصيرفي لتصريفه أحدهما بالآخر.....

وصرف الدهر: حدثه. وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين.

وقال الحسن: الصرف: التطوع، والعدل الفريضة.

والصرف: أنْ تصرف إنساناً على وجه يريده إلى مصرف غير ذلك ...

والصرف: كل شيء لم يخلط بشيء ... »[1].

وفي التهذيب:

«روي عن يوسف أنّه قال. الصرف الحيلة، ومنه قيل فلان يتصرف، أي يحتال...

والصرف التقلب والحيلة، يقال: فلان يصرف ويتصرف ويصطرف لعياله. أي يكتسب لهم ... قال أبو عبيدة: صرف الحديث أنْ يزيد فيه ليميل قلوب الناس إليه، أخذ من صرف الدراهم.

والصرف: الفضل، يقال لهذا صرف على هذا، أي فضل.

---

١. العين: ٧/ ١٠٩

ويقال فلان لم يُحسن صـرف الكلام، أي فضل بعض الكلام على بعض.

وقيل لمن يميز ذلك صيرف وصيرفي ... »[1].

وفي جمهرة ابن دريد:

«الصـرف من قولهم: لا يقبل الله منه صـرفا ولا عدلا. فقال بعض أهل اللغة:

الصـرف: الفريضـة، والعـدل: النافلـة، وقـال آخـرون: الصـرف: الـوزن، والعدل،الكيل. والصـراف بيّاع الدراهم، وهو الصيرفي ...

ورجل صيرف متصـرف فِي الأمور مجدّ فيها ...

وصـرف الدهر: تقلبه والجمع صـروف»[2].

وعند ابن منظور: «الصـرف: ردّ الشـيء عـن وجهـه، صـرفه يَصـرفه صـرفاً فانصـرف، وصـارف نفسـه عـن الشـيء: صـرفها عنـه... وتصـريف الآيـات تبيينها...

وتصاريف الأمور تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب»[3].

وفي كتاب المفردات:

هو: «رد الشـيء من حالة إِلَى حالة أو إبداله بغـيره. يقـال: صـرفته فانصـرف. قال تعالى: ﴿ثُمَّ صـرفَكُمْ عَنْهُمْ﴾ «آل عمران١٥٢».

والتَّصـريف كالصـرف الا فِي التكثير، وأكثر ما يقال فِي صـرف الشَّـيء من حالة

---

١. تهذيب اللغة : ١٢/ ١٦١ ـ ١٦٢

٢. جمهرة اللغة ٢/ ٧٤٠ـ ٧٤١.

٣. لسانُ العرب ٧/ ٣٥٤.

الميزانُ الصَّرفي

الميزان الصرفي

إذا كان الصرف هو العلم بأبنية الكلم وما لحروفها من زيادة وحذف وإعلال وإبدال وغيرها، فإن البحث عن معيارٍ تتضح بموجبه صور التغيير في بنية الكلمة أمرٌ ضروري؛ لكي يتبين الأصل وما يطرأ عليه، ولذلك وضع علماء العربيّة باب التمثيل[1]، لمعرفة أوزان الكلمات، وقد اختاروا ثلاثة أحرف لتأليف صيغة هذا المثال، هي: الفاء والعين واللام، وهذا المثال «فعل» يقابل الأحرف الأصول، فتجعل الفاء في مقابل الأصل الأوّل، والعين في مقابل الأصل الثاني، واللام في مقابل الأصل الثالث، فكان وزن الثلاثي «فعلا»، و الدَّافع وراء هذا المثال «أنّ العرب تعبِّر به عن كل فعل ذي علاج أو غير علاج، غريزة أو غير غريزة، كان أو لم يكن

قال تعالى: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾الأنبياء ٢٣

﴿ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ ﴾ إبراهيم ٢٧

«فهو أعمّ ما يعبّر عن الأفعال»[2]، فإن زادت الأصول عن ثلاثة*.

---

١. ينظر: الممتع الكبير: ٢٠٥، يقول الشيخ خالد الأزهري في فصل كيفية الوزن: «ويسمَّى التَّمثيل لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون من تعداد الحروف وهيئاتها» شرح التصريح: ٢/ ٦٦٥.

٢. مقدِّمة في أصول التصريف:٤١، وينظر: الممتع الكبير: ٢٠٦.

* اختلف الكوفيون والبصريون في نهاية الأصول، فكانت الأصول عندهم لا تزيد على الثلاثة، وما عداها عُدّ زائداً، لا أصلاً، يقول أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف -نحو «سَفَرْجَلَ»- ففيه زيادة حرفين. وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل، لا زائدة فيهما البتة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعْلَل، ووزن سفرجل فَعَلَّل، وقد علمنا أن أصل فَعْلَل وفَعَلَّل فاء وعين ولام واحدة؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان، فدل على أن في جعفر حرفًا زائدًا من حرفيه الأخيرين،

كررت اللام دون الفاء والعين، وفي ذلك يقول الرضي:

«فإن زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين، لأنّه لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأنّ الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أوّل الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولمّا كانت اللام أقرب كُرِّرت هي دون البعيد»[1].

فيكون وزن الرباعي بلامين ووزن الخماسي بلامات ثلاث[2]، وبتعبير ابن عصفور:

«فإن فَنِيَتِ الفاء والعين واللام ولم تفنَ الأصول كررت اللام في الوزن على حسب ما بقي لك من الأصول حتى تفنى»[3].

أمّا الحروف الزوائد، فإنّها تورد في الوزن بعينها، إذ لا يوجد ما يقابلها في الوزن،

نحـــو:	أحمد	زنة	أفعل
	حَامِد	زنة	فَاعِل
	مَحْمُوْد	زنة	مَفْعُوْل

فقد قابلت الفاء حرف الحاء، وقابلت العين حرف الميم، وقابلت اللام حرف الدال، والأحرف الزائدة من الكلمة «الهمزة، والألف، والميم الأولى والواو» تبقى في الوزن، إذ لا يوجد ما يقابها.

وأن في سفرجل حرفين زائدين، على ما بيّنا.) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٣٥، وينظر: الممتع الكبير: ٢٠٦-٢٠٧.

١. شرح الشافية: ١/ ١٥.

٢. ينظر: مقدّمة في أصول التصريف: ٤١.

٣. الممتع الكبير: ٢٠٥.

فائدته

تحدَّث العلماء عن فائدته، فقالوا:

هو معرفة الأصلي من الزائد من الحروف[1]، وما طرأ عليها من تغيير لحروفها بالحركات والسكنات[2].

وزاد ابن عصفور على معرفة الزائد من الأصلي قيد الاختصار إذ يقول:

«فإن قيل: وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل؟ فالجواب أنّ المراد بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنّك إذا وزنت أحمد بأفعل أغنى ذلك عن قولك: الهمزة من أحمد زائدة، وسائر أُصوله. وكان أخصر منه.»[3]

وقال الشيخ خالد الأزهري :

«وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه»[4].

---

١. ينظر: شرح التصريف للثمانيني:١٩١.
٢. ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ١٤.
٣. الممتع الكبير: ٢٠٥٦.
٤. شرح التصريح: ٢/ ٦٦٥.

كيفيـــة الـــوزن

إذا أردنا أن نزن الكلمات، فلا بُدّ من مراعاة هيأة الكلمة، ومـا يطـرأ عليهـا مـن بعض صور التغيير، على النحو الآتي:

وزن الكلمات المجرَّدة

تُوزن الكلمات المجرَّدة من الزيادة بمثال الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي، بحسـب صورة البناء، من عدد الحروف والحركات والسكنات،

نحـــو:	ذَهَب	←	فَعَل	عِنَب	←	فِعَل
	فَرِح	←	فَعِل	جَعْفَر	←	فَعْلَل
	كَثُر	←	فَعُل	كُنْدُر	←	فُعْلُل
	قُتِل	←	فُعِل	زِبْرِج	←	فِعْلِل
	إبل	←	فِعِل	فَرَزْدَق	←	فَعَلَّل
	جُنُب	←	فُعُل	خُزَعْبِل	←	فُعَلِّل
	صُرَد	←	فُعَل			

وزن الكلمات المزيدة

إذا أردنا أن نزن الكلمات التي تتضمن أحرفاً زائدة، فإن كانت الزيادة من حروف «سألتمونيها»، فإنّنا نقابل حروف الـوزن بأُصـول الكلـمات، فـما زاد منهـا يبقـى في الوزن، إذ لا يوجد ما يُقابله.

نحـــو:	أكْرَم	←	أَفْعَل	كَرِيم	←	فَعِيل
	قَاتَل	←	فَاعَل	غَفُور	←	فَعُول
	انْتَصَر	←	افْتَعَل	مُنْكَسِر	←	مُنْفَعِل
	أسْتَغْفِرُ	←	أَسْتَفْعِل	مِسْكِين	←	مِفْعِيل

احْرَنْجَم	←	افْعَنْلَل	مُتَدَحْرِج	←	مُتَفَعْلِل
أَقْوِيَاء	←	أَفْعِلَاء	حُلْقُوم	←	فُعْلُول
أُسْلُوب	←	أُفْعُول	مِصْلاح	←	مِفْعَال
سُلْطَان	←	فُعْلَان			

وإن كانت الزيادة ناشئة من تكرار حرف أصلي، ضُعِّف الحرف المكرر في الميزان،

نحــو: قَطَّع	←	فَعَّل	سِكِّيت	←	فِعِّيل
ابْيَضّ	←	افْعَلّ	شَرَّاب	←	فَعَّال
جَلْبَب	←	فَعْلَل	قُدُّوس	←	فُعُّول
اطْمَأنّ	←	افْعَلَلّ			

وزن ما فيه حذف

إذا حُذف حرف أصلي أو أكثر من الكلمة، حُذف ما يُقابله في الميزان،

الكلمة	وزنها	موضعــه	الحرف المحذوف
يَعِد	يَعِل	فاء الكلمة	الواو والأصل يَوْعِد
يَسَع	يَعَل	فاء الكلمة	الواو
زِنَة	عِلَة	فاء الكلمة	الواو
خُذْ	عُلْ	فاء الكلمة	الهمزة
يَرَىٰ	يَفَل	عين الكلمة	الهمزة
قُلْ	فُلْ	عين الكلمة	الألف المبدلة من واو
بِعْ	فِلْ	عين الكلمة	الألف المبدلة من ياء
سَلْ	فَل	عين الكلمة	الهمزة
ادْعُ	افْعُ	لام الكلمة	الواو
ارْمِ	افْعِ	لام الكلمة	الياء
يَد	فَع	لام الكلمة	الياء

اسْم	افْع	لام الكلمة	الواو
لُغَة	فُعَة	لام الكلمة	الواو
ابْن	افْع	لام الكلمة	الواو
سَنَة	فَعَة	لام الكلمة	الواو أو الهاء
أب	فَع	لام الكلمة	الواو
قاضٍ	فَاعٍ	لام الكلمة	الياء
قِ	عِ	الفاء واللام	الواو والياء
فِ	عِ	الفاء واللام	الواو والياء

وزن ما فيه إدغام

لا يُراعىٰ في الميزان ما يقع في الكلمة من تغيير في الإدغام،

نحـــــو: شَدَّ ← فَعَل والأصل شَدَد

مَلّ ← فَعِل والأصل مَلِل

اشْتَدَّ ← افْتَعَل والأصل اشْتَدَدَ

ودَّ ← فَعَل* والأصل وَدَد

مَصَبّ ← مَفْعَل والأصل مَصْبَب

مُعِزّ ← مُفْعِل والأصل مُعْزِز

مُمْتَدّ ← مُفْتَعِل والأصل مُمْتَدِد

جانّ ← فَاعِل والأصل جَانِن

أذِلَّة ← أفْعِلَة والأصل أَذْلِلَة

* وفَعِل ويحتمل الأمر افْعِل.

أبنية الأسماء

▪ أبنيــة الأسمــاء

الأَبنِيَة الاسمِيَّةُ – فِي العَرَبِيَّةِ – بَعِيدَةُ المَدَىٰ، عَسِيرَةُ المُجتَنَىٰ، تَعَدَّدَتْ أنواعها، وَتَكَاثَرَتْ أوزانها، وَتَبَايَنَتْ تبعاً لِذَلك دلَالَاتُها، وَلِأَهَمِّيتها فِي البَحْثِ الصرفِي، أَوْلَاهَا العُلَمَاءُ عِنَايَةً كَبِيرَة؛ لأنّ أغْلَبَ المَبَاحِثِ الصرفِيَّةِ تَتكِيءُ فِي مَبَادِئِها عَلَىٰ مَا كَانَتْ أصُولُها مُجَرَّدَةً مِنْهَا، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْ بَعْضِ حُرُوفِ الزِّيَادَة، وَفِي مَوْضُوعَاتِ كَالتَّصْغِيرِ وَالنَّسَبِ وَالجَمعِ تَظْهَرُ أَهَمِيَّةُ تِلْكَ الأَبنِيَة.

وَقَدْ تَتَبَّعَ العُلَمَاءُ صُوَرَ الأَبنِيَة عُمُوماً كَسيبويه «ت١٨٢هـ»، والمبرد «ت٢٨٥هـ»، وابن السراج «ت٣١٦هـ»، وَأَفْرَدَ بَعْضُهُمْ لَهَا مُصَنَّفَاتٍ، كالفارابي فِي دِيوانِ الْأَدَبِ «ت٣٥٠هـ»، وَابْن القطاع «ت٥١٥هـ» فِي أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ و الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ. وَلَكِنْ لِسَعَةِ لُغَةِ الْعَرَبِ وَغِنَاء أَبْنِيتها لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يُوعِبَهَا فِي حَدٍّ وَلَا أَنْ يَجْمَعَهَا فِي عَدٍّ.

يَقُولُ اِبْن الْقطاعِ:

«أَمَّا بَعْد: فَإِنَّني رَأَيتُ العُلَماءَ قَد صَنَّفُوا فِي أَبنِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَالأَفعَالِ وَأكثَرُوا فِيهَا مِنَ المَقَالِ، وَمَا مِنْهُم مَن استوعبها، وَلَا أتى عَلَى جملتها، واضطربوا فِي أبنيتها وخلطوا فِي رتبتها، عَلَى أنَّ سيبويه أوَّل مَنْ ذَكَرَهَا، وَأَوْفَى مِن سَطَّرَهَا، فَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ مِنها فِي كتابه، ثلثمائة مثالٍ وثمانية أمثلة، وعِنْدَهُ انه ذكر جملتها، وكذلك أبو بكر بن السّراج، ذكر مِنْهَا مَا ذكره سيبويه، وزاد عَلَيْهِ اثْنَيْن وعَشرين مثالاً، وزاد أبو عمر الجرمي عَلَيْهِ أمثلةً يسيرةً، ثُمَّ زاد ابن خالويه أيضاً أمثلة يسيرة، وما مِنْهُم إِلَّا تَرَكَ أضعاف مَا ذكر... وَالَّذِي انتهى إِلَيْهِ وسعنا، وبلغ إِلَيْهِ جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألف مثال وخمسمائة مثال...»[1].

وَهَذِهِ الْأَبنيَةُ، إمّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْأُصولِ عَلَىٰ اِخْتِلاَفِ ظُهورِهَا وَمَرَاتِبِهَا ، وامَا أَنْ يعتورها بَعْضٌ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ الأصل، أَوْ مَا يُسَمَىٰ بِالزَّائِدِ، وَلِذَا نَجِدُ الْعُلَمَاءَ قَسَّمُوا هَذِهِ الأبنية بِلِحَاظِ الأصل وَالزِّيَادَة، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَبْنيَةُ الاسمِيَّةُ لَا تَقُلُ عَنْ ثَلاثَةٍ، فَقَدْ حُدِّدَتِ الْأُصولُ، فِي الصِّيَاغَةِ، بِثَلاثَةِ أحرفٍ سُمِيَ الْأَوَّلُ فَاءَ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِي عَيْنَهَا وَالثَّالِثُ لامَهَا، فَكَانَتْ الصِّيغَةُ هِي: «فَعَلَ».

وَإِنْ كَانَتْ الأُصُولُ رُبَاعِيَّةً زِيْدَ عَلَيهَا لَام، وَإِنْ كَانَت خُمَاسِيَّةً زِيْدَ عَلَيهَا لَامَانِ*.

إِنَّ هَذَا الأصل، فِي الحقيقةِ، يُمَثِّلُ الجَذْرَ اللغوي الَّذِي يُقدِّمه المُعجَم فِي شروعه ببيانَ مَعاني الكَلِمَات، وَمِنَ البَدهي أنَّ مَا تَظْهَرُ بِهِ الكَلِمَاتُ مِنْ صِيَغٍ وَأَبنِيَةٍ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ الأصل يَكُونُ زَائِداً.

---

١. أبنية الْأَسْمَاء والأفعال والمصادر ٨٩-٩٢.

* عند الكوفيين نهاية الأصول ثلاثة، وما عداها يحكم بزيادته، وان كان فِي الجذر اللغوي أصلاً. فجعفر مثلاً عَلَىٰ وزن فَعْلَر.

المُذكّر والمُؤنّث

المذكّـــر والمؤنّـــث[1]

المذكّر والمؤنّث باب مهمّ فِي العربيّة، ينبغي عَلَىٰ طالب اللغة تعلّمه والوقوف عَـلَىٰ مسـائله. فقـد جعـل السِّجسـتاني معرفتـه أوّل الفصـاحة، وهـي ألـزم مـن معرفـة الإعــراب[2].

وقال عنه أبو بكر الأنباري:

«إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المـذكّر والمؤنّـث. لأنّ من ذكّر مؤنثاً وأنّث مذكّراً كَانَ العيب لازماً لَهُ كلزومـه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً»[3].

وَقَدْ قال العلماء إنّ التَّذكـير هو الأصـل فِي الأسـماء[4]؛ لأنّـه خـالٍ مـن العلامـة. والتأنيث فرع لَهُ لافتقاره إِلَىٰ العلامة[5]. وقد كَانَ الأصل فِي التقسيم للاسـم فِي هَـذَا الباب، عِنْدَ العـرب، نـاظراً إِلَىٰ الطبيعـة الاجتماعيّـة والعرفيّـة المسـتمدّة مـن واقـع الأشياء، فالحياة عندهم يحكمها قطبـان حقيقيـان أحـدهما مـذكّر والآخـر مؤنّـث، وبهذين القطبين تقوم الحياة، فجُرّ هَـذَا التصـوّر مـن واقـع فِي التَّعامـل إِلَىٰ واقـع فِي الاستعمال، فنُظر إِلَىٰ الأشياء الخارجيّة بهذين اللحاظين، ومـن ثـمّ اتّسـعت الفكـرة عندهم لتشمل كلّ ما يحيط بالإنسـان، وإن لم يكـن ممـا يصـدق عليـه المفهـوم؛ لأنّ الأصل عندهم متقوّم بالتناسل والتكاثر، فشملت الإشارة إِلَىٰ المؤنّث والإحالة عَـلَىٰ المذكّر، وإن لم يكن عندهم ذا حياة كالشمس والقمر ونحوهما، ولذلك نجد العلـماء

---

١ . لم يكن هذا الباب من مسائل التصـريف عند القدماء، فقد جعله أبـو عـلي القـالي قسـيما للتصـريف عندما تحدّث عن التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، فذكر التأنيث والتذكير، وجعل التصـريف قسياً له، ولو كان من مسائل التصـريف لكان من أقسامه لا قسيما له. يُنْظَـر: التكملة: ١٨٥.

٢ . يُنْظَـر: المذكّر والمؤنّث للأنباري مقدّمة المحقق: ١/ ٥٧.

٣ . السَّابـق نفسه: ١/ ١٠٧.

٤ .يُنْظَـر: التكملة: ٣٠٦، والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٦٥.

٥ . يُنْظَـر: شـرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٣٣.

أجروا قسّمة لهذا الباب من جهتين: الأولىٰ بحسب الواقع والثانية بحسب الاستعمال وما فيه من ضـروب التَّجاوز والاتّساع عَلَىٰ النحو الآتي:

١ - المذكّـــر نوعـــان:

حقيـقـــي: وهو كلّ ما فيه خاصيّة التناسل. أي ما يقع بإزائه أنثىٰ مما يلد ويتكاثر،

نحـــــو: رجل، غلام، شيخ، جدي، حمار، تيس، جمل، حمَل، تتفل، ثور، ثُعلبان، ضِبعان.

غـير حقيـقـــي: وهو ما لم يكن لَهُ ذلك. أي لا يلد ولا يتكاثر،

نحـــــو: جدار، سقف، باب، مصباح، قلم، قمر، كتاب، سيف، وجه، شعر، الصدر، الفم، النحر، منقار.

٢ - المؤنّـث نوعـان أيضـا:

حقيقي: وهو كلّ ما يقع بإزائه ذكر

نحـــــو: امرأة، ناقة، أتان، رِخْل، عنْز، عناق، اللّبُؤة.

وغير حقيقي: وهو الذي لا يلد ولا يتكاثر

نحـــــو: شمس، صحراء، غرفة، دار، قِدر، نار، جهنّم، أرض، سماء، ساق، بئر، ريح، يمين، شمال، ذراع، عين، قدم، ناب، منجنون، حرب[1].

وقد يطلق عَلَىٰ غير الحقيقي منهما اسم المجازي[2].

وثمّة تقسيم آخر ينظر إليه بلحاظ الوسيلة الصـرفيّة، التـي تطـرأ عَـلَىٰ الأسـماء،

---

١. يُنْظَـر: البلغة: ٦٥، وما بعدها.

٢ . يُنْظَـر: التعريف بالتصـريف:٢٦٧، والمغني الجديد: ٤٣٦، والمغني: ٢٣٧.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ وَالمَنقُوصُ

المُفْرَدَ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْع

▪ المفرد والمثنى والجمع

يُقَسَّمُ الاسمُ بِلِحَاظِ العَدَدِ عَلَىٰ مُفْرَدٍ ومثنىٰ وجمع، ومن تتبع الموروث اللغوي ستعنّ أمامه أسماءٌ مفردة تشير إِلَىٰ المفرد لا غير، كـ زيد وعلي، وأسد وشجرة، وعذراء، وهذه الدَّلالة عرفية خالصة، مأخوذ فيها المصداق، والمُحال عليه، سواء أكانت صورة الإطلاق مجردة من اللواحق كـ محمد أم مزيدة بها نحو: زيدان وخلدون ممن تسمىٰ بالمثنىٰ والجمع، لأنّ المعدود فيهما واحد*، وحيثية، الاثنينية فِي العدد مائز عَنْ المفرد فِي المصداق (المعدود)، واللاحقة، وكذا الجمع.

وسنبدأ فِي البحث من المثنىٰ لأنَّ عوارض التَّصريف تلحقه من جهة العدد، ولا يعني هذا أنّ المفرد ليس من ميدان علم الصرف، بل له مجالات مُتعددة كالنسب والتَّصغير والإمالة وغيرها، ولكن الحديث فِي المقام يقتصر عَلَىٰ الدَّلالة واللاحقة أي دلالة المعنىٰ ودلالة التَّصريف، فالمعنىٰ يتحقق بالإحالة والتَّصريف يتحقق باللواحق والتغييرات.

* وقف العلماء وجهابذة الصرف من هذا النَّحو من الأسماء موقفاً مستقلاً، فلا هو من المفرد لوجود الزيادة الصرفية، ولا هو من المثنىٰ لإحالته عَلَىٰ المفرد، فسُمّي، عندئذٍ، بالملحق. لأنّ الزيادة تعطي للاسم أحكاماً خاصة، وإنْ كان مفرداً. وليتهم فعلوا مثل هذا فِي كلمتي زوج وشفع. التي تدل علىٰ المعدود، وتفتقر إِلَىٰ اللاحقة.

المُثنى

▪ التَّعريف

هو اسمٌ مُعرَبٌ، يدل عَلَىٰ اثنين أو اثنتين، متفقين فِي اللفظ والمعنى، بزيادة (ا نِ) فِي حالة الرَّفع، و (ي نِ) فِي حالتي النَّصب والجر، وكان صالحاً للتجرد منهما[1].

▪ قيود التَّعريف

- **الاسم المعرب**: يخرج به عَنْ الأسماء المبنية، وما جاء منها عَلَىٰ صورته، حُمِل عليه نحو: (هذان) و (اللذان) وغيرهما.
- **يدل عَلَىٰ اثنين أو اثنتين**: يخرج به، فِي الدَّلالة، عَنْ المفرد والجمع نحو: رجل، وشعبان (اسم)، وسيوف، و(كلبتان) اسم آلة، والمصادر لبيك وحنانيك، وحواليك، وكرّتين فِي قوله تعالىٰ: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ...» سورة الملك: ٤.

فالاثنينية فِي شعبان غير موجودة لاحالته عَلَىٰ مفرد، وكلبتان اسم لآلة، وهي مفردة، والمصادر المذكورة أعلاه تدل عَلَىٰ الكثرة أي تلبية بعد تلبية، وحنانا بعد حنان، وحواليك ظرف لا يختلف معناه عند التجرد من الزيادة. و (كرتين) فِي الآية تدل عَلَىٰ الكثرة.

- **متفقين فِي اللفظ والمعنى**: يخرج به عَنْ صور الألفاظ المتقاربة نحو: حسن وحسين، وعمر وعمرو، وكاتب وكاتبة. وما جاء من القمرين والأسودين والأبوين، محمول عليه، فالقمران يقال للشمس والقمر، والأسودان للعقرب والحية، والأبوان للاب والأم.
- بزيادة اللاحقة (ا نِ، ي نِ): يخرج به عَنْ الألفاظ التي تدل عَلَىٰ الاثنينية

---

١. ينظر: المغني الجديد: ٣٦٢، والتعريف بالتصريف: ٢٨١.

التَّصْغِيرُ

التصغير

لم يكن التصغير عِنْدَ القدماء من مسائل التصريف، وإن كَانَ مشتملاً عَلَىٰ التغيير، إذ إنّ التصريف ينقسم خمسة أقسام، هي:

زيادة،
وإبدال،
وحذف،
وتغيير بالحركة والسكون،
وإدغام[1].

وقد جعله الفارسي قسيماً للتصريف لا قسماً منه، إذ يقول:

«والضرب الآخر من القسم الأوّل، هو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، فذلك نحو التثنية والجمع الذي عَلَىٰ حدِّها والنسب وإضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلّم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير والإمالة، والمصادر، وما اشتقّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين، وغيرها، والتصريف والإدغام»[2].

وقد جعله ابن الدهان، وهو من أعلام القرن السادس الهجري، من أبواب فصول الصرف لا التصريف، وقد فرّق بينهما، بأن قال التصريف هو: معرفة الموزون والميزان والوزن[3]، وأكّد ابن عصفور، وهو من أعلام القرن السابع الهجري، أنّه من صور التغيير المنتجة للمعنىٰ، فألحقه بالقسم الأول من التصريف

---

١. يُنْظَرُ: الأصول: ٣/ ٢٣١.
٢. التكملة: ١٨٥.
٣. يُنْظَرُ: كتاب الفصول في العربيّة: ٧٥، ١١٥.

الذي يجعل الكلمة عَلَىٰ صيغ مختلفة لضروب من المعاني، إذْ يقول:

«ومن هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيَيْد وزُيُوْد. وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويِّين أنْ يذكروه مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نُضمِّنه هذا الكتاب»[1]

وجرىٰ عَلَىٰ شاكلته أبو حيان فذكره في القسم الثاني من أقسام التصريف الذي يجعل الكلمة عَلَىٰ صيغ مختلفة لضروب من المعاني[2].

التصغير لغة

التصغير مأخوذة من مادة «ص غ ر»، وهي مصدر صغّر الذي يعني التقليل والتحقير.

يقول ابن فارس:

«الصاد والغين والراء أصل صحيح يدلّ عَلَىٰ قِلّةٍ وحقارة.»[3]،

ولذلك نجد له تسمية أخرىٰ في كتاب سيبويه، وهي التحقير، فمثلاً يقول:

« هذا باب تحقير ما كَانَ عَلَىٰ أربعة أحرف»[4].

وهما بمعنىٰ واحد

يقول ابن يعيش: **«اعلم أنّ التصغير والتحقير واحد، وهو خِلاف التكبير والتعظيم»**[5].

---

١. الممتع الكبير: ٣٣.

٢. يُنظَرُ: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٢، ٣٥١.

٣. معجم مقاييس اللغة: ٥٤٥.

٤. الكتاب: ٣/ ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦.

٥. شرح المفصّل: ٥/ ٢٠٢.

النِّسَبُ

النَّسَبُ[1]

النسب لغة

يقال:

النَّسب: نسب القرابات، وهو واحد الأنساب...

وانتسب واستنسب: ذكر نسبه...ونسبه ينسُبُه وينسِبُه نسَبَاً: عزاه[2].

وقد عُرّف المنسوب في الاصطلاح بقولهم:

«هو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه»[3].

وعرّفه ابن الحاجب:

«الملحق آخره ياء مشدّدة لتدلّ عَلَى نسبته إلى المجرّد عنها»[4].

عناصر الحدّ

- **«الملحق»**: قيد لما تكون الياء فيه غير ملصقة كما في عليّ ومهديّ، إذ إنّ الأولى صفة مشبّهة زنة فعيل، والثانية اسم مفعول زنة مفعول.
- **«ياء مشدّدة»**: قيد لإخراج اليَّاء غير المشدّدة كياء الإضافة، كما في أخي وأبي وصديقي.

---

١. لهذا الباب تسمية أخرى ذكرها سيبويه بقوله: (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة)، الكتاب: ٣/ ٣٣٥. وذكر ابن عصفور إنّ النحويين اختلفوا في تسميته فمنهم من سمّاه بالنسب، ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح لأنّ الإضافة أعلم من النسب؛ لأنّ النسب في العرف هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد. ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١٨٩.

٢. ينظر: لسان العرب:١٤/ ١٢٩.

٣. المفصّل: ٢٦٤.

٤. الشافية: ٧٠.

- «**تدلّ عَلَى نسبته إلى المجرد عنها**»: إخراج لما كانت الياء فيه لغير النسب، وفي ذلك يقول الرَّضي: يخرج لما لحقت آخره ياء مشدّدة للوحدة كروميّ وزنجيّ، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمريّ ودوّاريّ، وما لحقته لا لمعنى نحو كُرسيّ وبرديّ[1]، وهذا الأخير سمّاه ابن يعيش بالنسب غير الحقيقي عَلَى غرار المؤنّث غير الحقيقي، لأنّه لا يدلّ عَلَى نسبة إلى شيء[2].

والنَّسب يكون إلى:

الأب والأمّ

نحو: محمّدِيّ علوِيّ فاطمِيّ

البلد والحي والقبيلة

نحو: عراقِيّ لبنانِيّ قرشي هذلِيّ

المكان

نحو: بغدادِيّ ونجدِيّ

المذهب والديانة

نحو: شيعِيّ سنِّيّ إسلامِيّ مسيحِيّ يهودِيّ

ومثلها النَّسب إلى الصناعة والاتّجاه الفكري والمنحى الديني وغيرها الكثير.

---

١. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٠٧.

٢. ينظر: شرح المفصّل:٥/ ٢٥٩، وينظر: شرح الجمل: ٢/ ١٨٩.

الأبدال والأعلال

الأبدال والأعلال

الإبدال واحد من أقسام التصريف المهمّة الَّتِي ذكرها المبرّد بقوله:

«**وهذه حدود التصريف، ومعرفة أقسامه وما يقع فيه، من البدل، والزوائد، والحذف...**»[1].

وقد ذكر العلماء له حدوداً

قال العكبري: «**معنى البدل إقامة حرفٍ مقام آخر والغرض منه التخفيف**»[2].

وقال ابن يعيش: «**البدل أن تقيم حرفاً مُقام حرفٍ، إمّا ضرورةً، وإمّا صَنعةً واستحساناً**»[3].

وقد فرّقوا بينه وبين العِوض فِي اتّحاد الموضع، فالبدل يتّخذ مكان المبدل منه بخلاف العوض الَّذِي يكون فِي غَيْر مكانه[4]، لذَلِكَ قيّد ابن الحاجب الحدّ بالمكان فقال هو:

«**جعل حرفٍ مكان غيره**»[5].

واتبع الأزهري خُطاه فِي ذَلِكَ، فقال هُوَ:

«**جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان العوض، فإنّه قد يكون فِي غَيْر مكان المعوّض منه كتاء عِدة وهمزة ابن**»[6].

---

١. المقتضب: ١/ ٣٥، ويُنْظَرُ: الأصول: ٣/ ٢٣١.

٢. اللباب: ٤٥٣.

٣. شرح المفصّل: ١٠/ ١٥، وشرح الملوكي في التصريف:٣٦٧.

٤. يُنْظَرُ: اللباب: ٤٥٣، وشرح المفصّل ١٠/ ١٥.

٥. الشافية: ٩٣.

٦. شرح التصريح: ٢/ ٦٨٩.

وبينه وبين القلب أو الإعلال خصوص وعموم، فكلّ قلبٍ بدلٌ وليس كلّ بدلٍ قلباً، لأنّ القلب يختصّ بحروف العلَة والهمزة[1]، والإبدال مطلق كما يقول الأزهري فِي حدّه المتقدِّم.

حروف البدل

لم يتّفق العلماء عَلَىٰ حصر حروف البدل، فجائز، فِي حروف البدل لأجل الإدغام، أن يكون فِي كلّ حرف يُدغم فِي مقاربه، أن يُبدل حرفاً من جنس مقاربه[2]، وهي خمسة عشر عِنْدَ الزمخشري جمعها بقوله:

«**استَنْجَدَهُ يَوْمَ صَالَ زُطّ**[3]»

وقد أنقص منها ابن الحاجب حرف السين، فجُمعت عنده بـ

«**أنصَتَ يَوْمَ جَدّ طاه زَلّ**»[4]

وقد تفاوتت الأحرف عِنْدَ ابن مالك، فهي تسعة فِي شرح الكافية الشافية قد جمعها فِي قوله:

«**هادأت مِطوِي**»[5]

وفي إيجاز التعريف جعلها أحد عشر حرفاً جمعها بقوله:

«**وَجَدَ آمِنٌ طِيّتَهُ**»[6]

وقد جمعها أبو حيان بقوله:

«**طَوَيتُ دائماً**»

---

١. يُنْظَرُ: شرح الملوكي في التصريف: ٣٦٨.
٢. يُنْظَرُ: الممتع الكبير: ٢١٣، وشرح التصريح: ٢/ ٦٨٩.
٣. يُنْظَرُ: المفصّل: ٤٩٧.
٤. يُنْظَرُ: الشافية: ٩٣.
٥. يُنْظَرُ: ٤/ ٢٠٧٧، ويُنْظَرُ: نزهة الطرف لابن هشام:١٤٩.
٦. يُنْظَرُ: ١٤٥.

الاشْتِقاق والمُشْتَقّات

الاشْتِقاق

بَينَ الاشتِقاق، وَالتَّصريف رابطةٌ وثيقةٌ، وصلةٌ عميقةٌ، فَمِنْ خِلَاله نَستطيع الوقوف عَلَىٰ الصُّور الكثيرة الَّتِي تترشح من الأصل، وبه نستطيع تصنيف الكلمات وإيجاد الصلات فيما بينها، وقد أكّد ذَلِكَ ابن جنّي، وهو يقول:

«ألا ترى أنّك تجيء إِلَى الضرب الَّذِي هُوَ المصدر فتشتق مِنْهُ الماضي فتقول: ضرب، ثمّ تشتق مِنْهُ المضارع فتقول: يضرب ثمّ تقول فِي اسم الفاعل: ضارب، وعلى هَذَا ما أشبه هَذِهِ الكلمة»[1].

فهذه الصُّور الكثيرة المترشّحة من الجذر«ض ر ب»، يمكن أن يجمعها حقلٌ موضوعيٌ واحدٌ، لَهُ عنوانٌ عامٌ، وجامعٌ مشتركٌ، وَلكن تختلف فِي الوظيفة الَّتِي يؤديها كُلّ مبنىٰ، وَقَد كان هَذَا منهجا لدىٰ ابن فارس، يتعرّف بموجبه عَلَىٰ المعاني العامة، فقال مثلاً:

«اسم الجن مشتقّ من الاجتنان، وأنّ الجيم والنون تدلّان أبداً عَلَى الستر»[2]،

وقد بنىٰ كتابه معجم مقايس اللغة عَلَىٰ ذلك.

وهو، فِي التصريف، مما يستدلّ به عَلَىٰ زيادة الحرف. بل هُوَ أقوىٰ الأدلّة وأوضحها[3]، وأثبتها[4] وقد جُعل مقدماً عليها، يقول ابن الحاجب:

---

١. المنصف: ٣٣.

٢. الصَّاحبي: ٥٧.

٣. ينظر: مقدمة في أصول التصريف: ٤٦.

٤. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٩.

«**وتُعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه. والترجيح عند التعارض. والاشتقاق المحقق مقدَّم**»[1].

ولما لَهُ من أهميّة كبير فِي العربيّة، اعتنىٰ به العلماء، وأفردوا لَهُ كتباً كالأصمعي وقطرب والأخفش والمبرد وابن دريد وابن السراج وابن خالويه وغيرهم[2].

حـــدّه

حدّه الرمّاني بقوله: «**اقتطاع فرع من أصل يدور فِي تصاريفه عَلَىٰ الأصل**»[3]

وهو عند ابن بابشاذ: «**ردّ الفرع عَلَىٰ الأصل**»[4].

وقد قسّمه ابن عصفور عَلَىٰ نوعين: أصغر وأكبر، وقد جعل مدار كلامه عَلَىٰ الأصغر؛ لأنّ الأكبر - برأيه -غير مأخوذٍ به لعدم اطّراده، وفيه تكلّف، فذكر حدّه عند أكثر النحويين بقوله:

«**هو إنشاء فرعٍ من أصلٍ يدلّ عليه**»[5]

وذكر أنّ الحدّ الجامع لَهُ يقوم عَلَىٰ عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة عَلَىٰ معنىٰ واحد، نحو ردٍّ ضاربٍ وضرابٍ وضروبٍ ومضرابٍ إِلَىٰ معنىٰ الضرب[6]، وهذا الاشتقاق هُوَ المسمّىٰ بالاشتقاق الصَّرفي الَّذِي عليه مدارالبحث.

وفصّل فِيهِ المحدثون، ومنهم عبد الله أمين إذ يقول:«أقسام علم الاشتقاق أربعة.

---

١. الشافية:٨١ ، وينظر: الممتع الكبير: ٣٩.
٢. ينظر: المزهر:١/ ٢٨١.
٣. كتاب الحدود في النحو:٣٩.
٤. مقدمة في أصول التصريف:٤٦.
٥. الممتع الكبير: ٤٠، وينظر: المزهر: ١/ ٢٧٧-٢٧٨.
٦. ينظر: السابق نفسه: ٤١-٤٢.

المصادر والمراجع

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصَّقلي، تحقيق ودراسة د. أحمد محمد عبد الدايم، مكتبة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٣. أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، عباس أبو السعود، دار المعارف – القاهرة، ط ٢.
٤. الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
٥. الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط٦.
٦. الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة ط١، ٢٠٠٢م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٥، ١٩٦٦ م.
٩. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة- مكّة المكرّمة، ط ١، ٢٠٠٤م.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدُّوني، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط٣، ٢٠١٣م.
١١. البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر – بغداد ١٩٨٠م.
١٢. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
١٣. البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات ابن الأنباري، حققه وقدّم له وعلق عليه الدكتور رمضان

عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٦م.
١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر – بيروت، ١٩٩٤م.
١٥. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
١٦. تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.
١٧. التَّعريف بالتَّصريف، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المُختار للطباعة والتَّوزيع – القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
١٨. التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
١٩. تهذيب اللغة، أبو منشور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون وراجعه محمد علي النجار، تراثنا.
٢٠. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد– طهران، ط١، ١٤٢٥هـ.
٢١. جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية–بيروت.
٢٢. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧.
٢٣. دراسات في علم الصرف، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية–بيروت ط١.
٢٤. دراسات لأسلوب الْقُرْآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٥. درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي تحقيق د. احمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
٢٧. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح الدكتور أنطونيوس بطرس، دار صادر– بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
٢٨. ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب

المحتويات

مقدمة	٥
مدخل	١٣
الميزان الصرفي	٢٣
أبنية الأسماء	٣٥
المذكر والمؤنث	٨٩
المقصور والممدود والمنقوص	١٠٣
المفرد والمثنى والجمع	١٣٧
المثنى	١٤٠
الجمع	١٦٦
جمع المذكر السالم	١٦٨
جمع المؤنث السالم	١٩٦
جمع التكسير	٢٣٩
التصغير	٣١١
النسب	٣٥٣
الابدال والاعلال	٣٨٣
الاشتقاق والمشتقات	٤٣٧
الاشتقاق	٤٣٩
المصدر	٤٤٩

مصادر الأفعال الثلاثية	٤٥٠
مصادر الأفعال غير الثلاثية	٤٥٨
مصادر الأفعال الرباعية	٤٦٣
مصدر المرة	٤٦٧
مصدر الهيأة	٤٦٩
المصدر الميمي	٤٧٠
المصدر الصناعي	٤٧٣
اسم الفاعل	٤٧٥
صيغ المبالغة	٤٨٥
الصفة المشبهة	٤٨٩
اسم المفعول	٤٩٦
اسم التفضيل	٥٠٢
اسما الزمان والمكان	٥٠٧
اسم الآلة	٥١٣
المصادر والمراجع	٥٣٣